

المرحلة الثانية: مجموعة من قصص الاطار تصف الوضع الاجتماعي، القانوني والفعلي لقضايا التخطيط والبناء.

الحقوق الاجتماعية هي شبكة الأمان التي تمنحها الدولة للأفراد الذين يعيشون فيها. هدف هذه الحقوق هو ضمان وجود مستوى معيشة إنساني ومقبول لجميع الأفراد في الدولة. عمومًا الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة يفترض أن تصل بشكل متساوٍ إلى كل شخص يعيش داخل الدولة. (مثل: الأجر المنصف في العمل، الحق في المسكن، مخصصات لمن لا يستطيع العمل، وتقاضي الأجر (الحق في الرفاه)، التعليم الإلزامي مجانًا (الحق في التعليم) وما إلى ذلك. الحقوق الاجتماعية مثل كل حقوق الإنسان تقوم على المساواة. هذه الحقوق ليست حقوقًا طبيعية فكل دولة تحدد لنفسها أي من الخدمات التالية ستمنحها لسكانها وبأي شكل: الحق في مستوى معيشة لائق: الحق في الحياة بمستوى معيشة مقبول يتيح للإنسان حياة تمكنه من التصرف كإنسان حر قادر على التفكير واتخاذ قرارات عقلانية، الحق في المسكن: ويعني الحق في مأوى وظروف سكن لائقة، الحق في الصحة / تلقي العلاج الطبي: الذي يعني الحق في الحياة بجسم سليم وكامل والحصول من الدولة على خدمات صحية وعلاج طبي عند الحاجة، الحق في التعليم الذي يعني الحق في الحصول على التعليم لاكتساب المعرفة والمهارات التي تتيح لكل طفل سد احتياجاته في المستقبل وأن يكون مواطنًا مستقلًا، حقوق العاملين وظروف العمل: ويعني حق الإنسان العامل في ظروف تشغيل لائقة: ضمان أجر الحد الأدنى، تحديد ساعات العمل والراحة، التعويض عن ساعات

العمل في ورديات الليل، دفع بدل إجازة، دفع مقابل ساعات إضافية، الحق في تشكيل نقابة مهنية والعضوية فيها، الحق في الإضراب وما شابه.

الحق في المسكن هو أحد الحقوق المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. فقد تمت الإشارة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى حق كل إنسان في شروط سكن لائقة بما في ذلك السكن المناسب (بند 25(1) في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948).

دولة إسرائيل، كسائر دول العالم، قطعت على نفسها تعهدًا باحترام هذا الحق المحمي في المواثيق الدولية وخصوصًا في نص المعاهدة الدولية بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يعاني المجتمع العربي من ضائقة خانقة وقاسية في مجال السكن. هذه الضائقة تحمل مميزات وخصائص متفرّدة. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السكن الذي يطال عموم الجمهور في إسرائيل، تشكّل الضائقة في صفوف الجمهور العربي محصّلة مباشرة للتمييز على امتداد سنين طويلة في مجالات الأرض والتخطيط وتخصيص موارد السكن. التمييز والضائقة هما من الحقائق الراسخة التي اعترفت بوجودها – في ما اعترفت- هيئات رسمية. من تلك الهيئات لجنة أور التي أوصت بأن تخصّص للجمهور العربي "أراضٍ بحسب مبادئ وسياسات متساوية، كما للقطاعات الأخرى". وقد تناولت المحكمة العليا هذه المسألة في العديد من القضايا (كقضية عائلة قعدان/ ركيفت)، وحدّدت واجب تبني مبدأ المساواة بين اليهود والعرب في مسألة تخصيص الأراضي المُعدّة للسكن.

اهم مميّزات ضائقة المسكن في المجتمع العربي من كل ميزة يمكننا ان
نشترك قصة اطار عن الموضوع:

1. شُحُّ في الأراضي، ومناطق نفوذ مقلّصة: بدأت المصادرة الأراضي وتقليص
مسطحات البلدات العربية المكثّفة مع إقامة دولة إسرائيل، النتيجة خلقت
نقص خطير في الأراضي المُعدّة لبناء المساكن في المدن والقرى العربيّة،
وأفضت إلى تقليص حادّ في مناطق نفوذ البلدات العربيّة.

2. غياب الخرائط الهيكلية المحدّثة: تفتقد غالبية المدن والقرى العربيّة إلى
خرائط هيكلية محدّثة، تلك التي تنظّم البناء القانوني، وتمكّن من إنشاء
مبانٍ سكنية بحسب الاحتياجات المتزايدة. المساحات المُعدّة للسكن في
الخرائط الهيكلية الأصلية لجميع المدن والقرى العربيّة لم تتغيّر منذ
المصادقة على الخرائط قبل عشرات السنين. واستنادًا إلى بحث أجرته
جمعية الجليل، صودق على 42% من الخرائط الهيكلية للبلدات العربيّة في
الفترة الواقعة بين بداية الستينيات ونهاية الثمانينيات، ولم يصادق إلا على
18% منها في الفترة الواقعة بين العامين 2000 و 2006. لم يجرّ تحديث
غالبية الخرائط منذ المصادقة عليها على الرغم من التزايد المتواتر في
احتياجات السكن داخل البلدات العربيّة. إجراءات تحديث وتغيير الخارطة
الهيكلية لبلدة عربيّة تستغرق سنين عديدة، ممّا يعني أنّ التغييرات
والتحديثات في الخرائط لا تغلق أبدًا فجوة تنامي الاحتياجات. ينسحب هذا
الأمر على الأحياء العربيّة في المدن المختلطة كذلك، إذ يغيب التخطيط تمامًا
عن أحياء كاملة في اللدّ والرملة. على سبيل المثال، نذكر حيّ كرم التفّاح في

اللدّ الذي يسكن فيه نحو ألف نسمة في ظروف سكنيّة سيئة واكتظاظ شديد، ويعاني من تجاهل البلديّة له تجاهلاً تامّاً. تُعدّ الخارطة التوجيهيّة للمدينة مساحات الحيّ - في ما تُعدّ للسكن، وتشترط البناء والتطوير بإعداد خارطة مفصّلة للحيّ. وعلى العكس من الأحياء اليهوديّة في المدينة، لم تُعدّ خارطة كهذه خلال عشرين عامًا خلت. وبسبب غياب الخرائط الهيكلية، أو وجود خرائط غير محدّثة لا تلبي الاحتياجات، لا يتمكّن سكّان المدن والقرى العربيّة والأحياء العربيّة في المدن المختلطة من الحصول على تراخيص للبناء القانوني. في غياب الخيارات الأخرى، يرغم الكثير من المواطنين العرب على بناء بيوتهم دون ترخيص، والعيش في تخوّف دائم ممّا قد يترتّب عن ذلك.

3. غياب التمثيل في مؤسّسات التخطيط ومحوار صنع القرار: يغيب التمثيل اللائق للجمهور العربيّ والسلطات المحليّة العربيّة عن مؤسّسات التخطيط المختلفة وعن الأجسام المسؤولة قانونياً عن إدارة الأراضي في دولة إسرائيل. على سبيل المثال، لا تضمّ التركيبة الحاليّة لمجلس إدارة دائرة أراضي إسرائيل (وهي الدائرة المسؤولة عن تحديد سياسة الأراضي في دولة إسرائيل) أيّ مندوب عربيّ على الإطلاق، على الرغم من تمثيل الكثير من المنظّمات الصهيونيّة في هذه الأجسام، كالكيرن كيمت التي تمارس سياسة معلنة تستخدم بموجها الأراضي التي بحوزتها (نحو 13% من الأراضي في إسرائيل والتي تديرها الدولة) لصالح اليهود دون سواهم. جرى إقصاء المواطنين العرب، على نحو منهجيّ، عن محاور صنع القرارات المتعلقة بحجم الأراضي التي تقع تحت سيطرتهم وتخضع لاستخداماتهم. على هذا النحو يُحرّم العرب من حقّ المشاركة في عمليّة صنع القرار حول حجم المدن

والقرى العربيّة وموقعها وتطويرها، وحول المساحات المُعدّة للسكن وحدودها، وحول التطوير المدنيّ، وهي أمور تؤثر تأثيرًا مباشرًا على ظروف معيشتهم .

4. غياب الاعتراف بعشرات القرى البدويّة في مسائل الحكم المحليّ والتخطيط: تواصل دولة إسرائيل رفضها الاعتراف بعشرات القرى البدويّة في النقب، وغالبيّتها كانت قائمة قبل إقامة هذه الدولة، ويعيش فيها اليوم ما يربو على 80000 مواطن عربيّ. الخرائط الهيكلية لمنطقة الجنوب تجاهلت تجاهلاً تامًا وجود هذه القرى والاحتياجات السكنية لسكانها الذين يرحلون على نحو دائم تحت طائلة خطر التهجير وهدم البيوت. بعض هذه البلدات التي تمكّنت في السنوات الأخيرة من نيل الاعتراف تفتقر إلى الخدمات الأساسيّة والخرائط الهيكلية للبناء المُعدّ لأغراض السكن. بالإضافة إلى ذلك، لا تعترف دولة إسرائيل بحقوق ملكية السكان البدو على أراضٍ كانت بملكيّتهم قبل العام 1948 بعشرات ومئات السنين.

5. غياب برامج إسكان حكوميّة وغياب الاستثمار في البنى التحتية والخدمات: تجاهلت برامج الإسكان الحكوميّة – بما في ذلك البناء الشعبيّ والمكافآت الاقتصادية (منح الإسكان، وقروض الإسكان، والمكافآت الممنوحة للأزواج الشابّة، وما شابه) - لسنين طويلة المدن والقرى العربيّة والمواطنين العرب. الكثير من مناقصات توزيع الأراضي المُعدّة للسكن أُخضعت لاشتراطات عديدة أقصت البلدات العربيّة والمواطنين العرب (نحو شرط الخدمة العسكريّة). مناقصات الأراضي التي تقع ضمن ملكية الكيرن كيمت (والتي -كما ذكر آنفًا- تديرها الدولة، على سبيل المثال اللحي الشرقي في العفولة والذي فاز

بمناقضاته عدد كبير من العرب ثم تم الغاء مناقصة البيع لمنع العرب من شراء الاراضي.) أُعِدَّت طَوَال سنين للمواطنين اليهود دون سواهم. هذه السياسة التمييزية (إلى جوار الإهمال المُمنهج في الاستثمار في الهياكل التحتية والخدمات العامة في المدن والقرى العربية) أدت إلى تفاقم الوضع، وحوّلت غالبية البلدات العربيّ إلى بؤر فقر وضائقة. تشير بيانات دائرة الإحصاء المركزية على نحو متواصل وقاطع أنّ المدن والقرى العربية هي الأكثر فقرًا وضعفًا في إسرائيل في المنحيين الاقتصادي والاجتماعي، وما من شك في وجود علاقة وثيقة بين النقص في الأراضي المُعدّة للبناء في هذه البلدات وحالتها الاقتصادية المتردية.

6. العنصرية والتشريعات التمييزية: العنصرية والتمييز يطاردان المواطن العربيّ عندما يشرع في البحث عن حلول سكنية خارج المدن والقرى العربية: مشاريع إسكانية (لا سيما في المدينتين المختلطتين الرملة واللد) مُعدّة لخريجي الجيش والعساكر المسرّحين؛ في الآونة الأخيرة، نشهد محاولات إبعاد المواطنين العرب عن البلدات الجماهيرية من خلال شروط إقصائية (كاشتراط السكن فيها بتبني قيم صهيونية- مثل محاولة فرض رفع علم اسرائيل يوم الاستقلال على ارض العائلة العربية في بلدة ركيفيت أو منح الأفضلية لخريجي الجيش)؛ قانون لجان القبول الذي صودق عليه قبل بضعة شهور يمسّ بخيارات السكن لدى المواطنين العرب ويُقوّن سياسة إقصائهم عن بلدات معينة في النقب والجليل بسبب ما عرّف كـ "غياب الملاءمة الاجتماعية". العنصرية المتفاقمة في المجتمع الإسرائيليّ تصبّ الزيت على نار ضائقة السكن في صفوف المواطنين العرب، وتُقلّص أكثر فأكثر من خيارات السكن المتوفرة لصالحهم. في هذا السياق، نشير إلى العنف والتهديدات التي يواجهها العرب في المدن اليهودية والدعوات المتكررة

التي يطلقها عدد من الحاخامات (وجهاً أخرى) للامتناع عن تأجير الشقق للعرب وعن بيعها لهم. (مثل حاخامات صفد).

7. هدم المنازل: التمييز وانعدام التخطيط وعدم الاعتراف بالبلدات أرغم الكثير من المواطنين العرب على التوجّه نحو بناء بيوت غير مرخّصة بغية ممارسة حقّهم الأساسي في توفير سقف يؤويهم. لا تتبع هذه الخطوة من استهتار بالقانون، أو من رغبة في انتهاك قوانين دولة إسرائيل، بل من ضائقة حقيقية وغياب بدائل سكنية أخرى. المسؤولية عن جزء كبير من هذا النوع من البناء تقع على كاهل دولة إسرائيل التي لم توقّر طوال سنين عديدة قاعدة تخطيطية للبناء المرخّص كما تقتضي الاحتياجات، وتجاهلت وجود بلدات كاملة، وأهملت الجمهور العربي في كلّ ما يتعلّق بتخصيص موارد الأرض والسكن المختلفة. وبدل التركيز على معالجة مسببات وعوامل البناء غير المرخّص، توسّعت الدولة في السنوات الأخيرة تطبيق سياسة هدم البيوت في المدن والقرى العربية، وفي الأحياء العربية في المدن المختلطة وفي القرى العربية البدوية، بما في ذلك القرى التي انتزعت الاعتراف لكنّها لم تحظّ بعد بخرائط هيكلية. هذه السياسة تضفي مزيداً من التعقيد، وتزيد من الضائقة.

8. وادي النعم: سناء بن بري؛ المحامية في جمعية حقوق المواطن؛ كتبت عن قرية وادي النعم وهي كبرى القرى العربية غير المعترف بها في البلاد، تقع جنوبي غرب قرية شقيب السلام بالقرب من المنطقة الصناعية "رّمات حوفاف" في النقب. يبلغ عدد سكان وادي النعم أكثر من 10,000 نسمة، معظمهم من أبناء العائلات التي تمّ ترحيلها من مناطق مختلفة في النقب

وتركيزها في وادي النعم في العام 1953، ومنذ ذلك الحين يواصلون العيش هناك. خلال أكثر من 60 عامًا عاش سكان وادي النعم دون اعتراف، دون تخطيط، دون أي إمكانية تطوير وتوسّع مدنيّة، بدون خدمات أساسية كال مياه والكهرباء والبنى التحتية وشبكة صرف صحي، وفي ظروف معيشية صعبة جدًا، وهم دائمي العرصة لخطر الترحيل وهدم منازلهم. يناضل سكان وادي النعم من أجل الاعتراف بقريتهم وتعريف حدودها منذ عقود، للاعتراف بها كقرية زراعيّة، وتوفير حلول تخطيطية مناسبة تفي باحتياجات جميع سكانها والأجيال القادمة، تضمن حقوقهم الأساسية في المأوى وكسب الرزق، التعليم، وحرية العبادة وقبل كل شيء في العيش بكرامة. على مر السنين، وعلى الرغم من المحادثات والمفاوضات المستمرة بين الدولة والسكان، فشلت كل المحاولات للوصول لاتفاق بين الطرفين بالأساس بسبب إصرار الدولة على حل واحد ووحيد، وهو ضم سكان وادي النعم الى قرية شقيب السلام القريبة. معارضة أهالي القرية للانتقال الى شقيب السلام، تنبع من اختيارهم الحفاظ على أسلوب ونمط حياة زراعية ريفية والحفاظ على العادات والتقاليد العربيّة البدوية التي يواصل السكان اليوم التمسك بها والتي لا يمكن أن توقرها لهم شقيب السلام المكتظة، التي تعاني من شحّ الميزانيات والخدمات. بناءً على ذلك، في عام 2014 التمس السكان من خلال جمعية "بمكوم"، مخططون من أجل حقوق التخطيط و"جمعية حقوق المواطن" لمحكمة العدل العليا ضد مخطط نقلهم الى منطقة صغيرة في جنوب شقيب السلام بسبب معارضتهم الشديدة ورفضهم القاطع لهذا المخطط. في أعقاب الالتماس وبتوصية من المحكمة العليا تم تحديث المفاوضات والتداول في مؤسسات التخطيط، وكان السكان قد قدموا اقتراحين بديلين لموقع القرية وحدودها. بتاريخ 05/01/2016 في نهاية المسار الذي استمر عدة أشهر، اتخذ المجلس القطري للتخطيط والبناء (الهيئة التخطيطية الرسمية الأعلى في البلاد) قرارًا هامًا - يشير إلى جانبين من جوانب التخطيط: من جهة أوصى المجلس القطري للحكومة بالاعتراف ببلدة

وادي النعم. هذا القرار يعني اعتراف مبدئي بحقوق الأهالي المقيمين في قريتهم على مواصلة العيش فيها. من جهة أخرى، لم يحسم المجلس قراره بشأن حدود القرية وكيفية تخطيطها! لكن المجلس أشار في قراره الى أهمية إشراك السكان في إقرار حدود القرية مع الأخذ بعين الاعتبار ضمان الحفاظ على صحة الجمهور، وتقليل الأخطار البيئية النابعة من المصانع الكيماوية في منطقة نفوذ "رمات حوفاف" والأخذ بعين الاعتبار العوائق الناجمة عن المنطقة العسكرية "رمات بيكع" من فترة لأخرى، بموجب التقارير والمعلومات الدورية والتقييمات التي يتم تحديدها من فترة لأخرى. توصية المجلس القطري للتخطيط والبناء هي قرار هام ومفصلي، لكن لا يزال هناك طريق طويل أمام أهالي وادي النعم للحصول على الاعتراف الكامل، الأمر الذي يتطلب قراراً حكومياً ولجنة وزارية، للإعلان عن بلدة جديدة. التجارب السابقة توضح أن التوصية لا تنفذ دائماً، فعلى سبيل المثال قرية رخمة، حصلت على توصية مماثلة من قبل مؤسسات التخطيط لإقامة بلدة جديدة في العام 2014، لكن منذ ذلك الحين لم تتبع هذه التوصية أي خطوة فعلية، وما زال السكان يعانون من هدم بيوتهم وحرث أرضهم وتدمير مزرعاتهم. الأمر الآخر الذي يجب التنويه إليه هو قضية حدود القرية وتخطيطها، لأن وجود قرار حكومي يعترف بقرية وادي النعم دون التطرق لمسألة الحدود يُبقي الأمر على ما هو، فمسألة الحدود هي قضية حاسمة في هذا الصدد، وهناك العديد من التحديات التي تواجه الاعتراف والتخطيط وكيف يود أن يرى الأهالي قريتهم بشكلٍ يعبر عن رغباتهم وتطلعاتهم ويلبي احتياجاتهم الأساسية. الاعتراف بدون تخطيط سليم وبمشاركة السكان وعكس رغبة وطريقة حياة السكان هو كعدمه!

إن جهود ونضال أهالي القرى العربية غير المعترف بها هو اللبنة الأساسية لنيل الاعتراف، وأهالي وادي النعم مستمرين في نضالهم من أجل الاعتراف الكامل. إنتراع الاعتراف من مؤسسات التخطيط الرسمية في هذه المرحلة هو إنجاز جيد جداً لحدّ الأهالي على مواصلة نضالهم. المرافعة القانونية

والتخطيطية هي دعائم وركائز لا بد منها، لكن بدون النضال الشعبيّ
وتضافر جميع الجهود للتأثير على القرار السياسيّ لانتزاع الاعتراف الكامل لن
نتقدم لخطوة أخرى للأمام.